جمعيّة مصارف لبنان

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON

النشرة الشهرية
آذار / ٢٠٢٦

MONTHLY BULLETIN
March / 2026

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثّل آراء موقّعيها ولا تعكس بالضرورة
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

المحتويات

افتتاحية العدد	٤
التقرير الإقتصادي	٦
أبحاث ودراسات	٢٤
أخبار إقتصادية محلية	٢٨
صحافة متخصّصة أجنبية	٣٠

الحرب لا تبرّر تكرار الخطأ : لا تمويل للدولة من أموال المودعين

في ظلّ الحرب الدائرة وما تفرضه من ضغوطٍ استثنائية على الدولة ومؤسساتها، يبرز من جديد سؤال لا يجوز التهاون في مقاربته: هل تعود الدولة إلى طلب تمويل احتياجاتها من مصرف لبنان؟ وإذا حصل ذلك، فمن أين سيأتي هذا التمويل؟ هل من أموال الدولة لديه، ومعظمها بالليرة اللبنانية، أم من أموال المودعين بالدولار عبر الاحتياطي العائد للمصارف؟ إنّ الاحتمال الأخير مرفوضٌ رفضاً قاطعاً، لأنّ الحرب، مهما اشتدّت، لا تبرّر العودة إلى الخيارات نفسها التي أسهمت في تبديد الحقوق وتقويض الثقة. كما أنّ القطاع المصرفي، ومعه المودعون، يعوّلون على حسّ المسؤولية والشفافية المعهودة لدى سعادة حاكم مصرف لبنان للوقوف سدّاً منيعاً أمام أي ضغوطٍ من شأنها إعادة استعمال أموال المودعين في غير موضعها.

وانطلاقاً من ذلك، لا بدّ من تثبيت جملة من الحقائق الأساسية :

- **أولاً**، إنّ أموال المودعين ليست مورداً بديلاً لتمويل الدولة، ولا يجوز، تحت أي ظرف، استخدامها لتغطية الحاجات العامة أو النفقات الطارئة.

- **ثانياً**، إنّ أموال المودعين تبقى حقوقاً خاصة عائدة لأصحابها، ولا يجوز العودة إلى الخلط بين المال العام وحقوق الملكية الخاصة.

- **ثالثاً**، إنّ أي مساس بالاحتياطي العائد للمصارف لدى مصرف لبنان يقوّض أي إمكانية جدّية لردّ الودائع في المستقبل.

- **رابعاً**، إنّ العودة إلى هذا الخيار من شأنها أن تنسف ما تبقّى من الثقة بالقطاع المصرفي، وبمصرف لبنان، وبالدولة اللبنانية على حدٍّ سواء.

- **خامساً**، إنّ المصارف اللبنانية، لم تعد تحتمل مزيداً من التأخير في حسم الإطار القانوني الذي يحفظ استمراريتها ويحصّنها ضدّ استعمال الدولة لأموالها وأموال المودعين.

- **سادساً**، إنّ تأجيل الانتخابات النيابية يفترض أن يتيح للمجلس النيابي فسحة أوسع للتفرّغ للملفات الإصلاحية الكبرى، وفي مقدّمها مشروع قانون الانتظام المالي.

- **سابعاً**، إنّ الإسراع في إقرار القوانين أمرٌ ضروري، شرط أن تكون قابلة للتطبيق.

- **ثامناً**، إنّ حماية المودعين واستمرارية المصارف ليستا هدفين متناقضين، بل هدفين متلازمين، لأنّ تصفية المصارف لا تحمي الودائع، بل تضعها في مهبّ الريح.

بناءً عليه، إنّ المرحلة الراهنة تفرض التمسك بثابتتين لا يجوز التفريط بهما :

- **لا تمويل للدولة من أموال المودعين،**
- **لا تعافياً حقيقياً من دون قوانين عادلة وقابلة للتطبيق.**

وكل ما عدا ذلك لن يؤسّس لتعافٍ حقيقي، بل لمسارٍ جديد من التعثّر، يعيد إنتاج الأزمة نفسها بعد سنوات قليلة، وبأثمان أشدّ فداحة.

الأمين العام

الدكتور فادي خلف

ملاحظة : إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

الوضع الإقتصادي العام
كانون الثاني 2026

أولاً– الوضع الاقتصادي العام
الشيكات المتقاصة

في كانون الثاني ٢٠٢٦، وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥ الذي يسمح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي، بلغ عدد الشيكات المتقاصة بالليرة ٣٣٣٧ شيكاً بقيمة ٥٨٣٩ مليار ليرة، وبلغ عدد الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ٩٥٩٢ شيكاً بقيمة فاقت الـ ١٢٥ مليون دولار أميركي. وبذلك، يكون عدد الشيكات بالليرة قد ازداد بـ ٢٠٥٢ شيكاً وبمقدار ٣٠٠٥ مليارات ليرة في الشهر الأول من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الشهر الأول من العام ٢٠٢٥، وكذلك ازداد عدد الشيكات بالعملات الأجنبية بـ ٦١٨٢ شيكاً وبقيمة ٧٩,٠ مليون دولار.

جدول رقم 1
تطوّر الشيكات المتقاصّة والصادرة عن حسابات Fresh في الشهر الأول من السنوات 2024-2026

	2024	2025	2026
الشيكات بالليرة			
– العدد	375	1285	3337
– القيمة (مليار ليرة)	632	2834	5839
– متوسّط قيمة الشيك (ملايين الليرات)	1685	2205	1750
الشيكات بالعملات الأجنبية			
– العدد	870	3410	9592
– القيمة (مليون دولار)	9,9	46,5	125,5
– متوسّط قيمة الشيك (دولار)	11418	13625	13082

المصدر : مصرف لبنان

أمّا بالنسبة لحركة مقاصة الشيكات الصادرة عن حسابات غير مصنّفة Fresh، بلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية ٤٩٤٠ مليار ليرة في كانون الثاني ٢٠٢٦ مقابل ٦٠٤٠ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و٥٥٠٢ مليار ليرة في كانون الثاني ٢٠٢٥، وتراجعت بنسبة ١٠,٢٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الشهر الأول من العام ٢٠٢٥. وبلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ٣٧ مليون دولار مقابل ٩١ مليون دولار و٧٨ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وانخفضت بنسبة ٥٢,٦٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الشهر الأول من العام الذي سبقه.

جدول رقم 2
تطوّر الشيكات المتقاصّة الصادرة عن حسابات غير مصنّفة Fresh في الشهر الأول من السنوات 2023-2026

	2023	2024	2025	2026
الشيكات بالليرة				
– العدد (آلاف)	47	20	10	6
– القيمة (مليار ليرة)	6823	7154	5502	4940
– متوسّط قيمة الشيك (آلاف الليرات)	145170	357700	550200	823333
الشيكات بالعملات الأجنبية				
– العدد (آلاف)	22	3	1	1
– القيمة (مليون دولار)	856	311	78	37
– متوسّط قيمة الشيك (دولار)	38909	103667	78000	37000

المصدر : مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في كانون الأول ٢٠٢٥، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٦٩٨ مليون دولار مقابل ١٧٣٤ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١١٨٥ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٤. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد وصلت إلى مستوى مرتفع قدره ٢١٠٧٦ مليون دولار في العام ٢٠٢٥ بزيادة نسبتها ٢٤,٧٪ بالمقارنة مع العام الذي سبق، كما سجّلت الكمّيات المستوردة المقاسة بالأطنان ارتفاعاً بنسبة ٢٢,٤٪ في الفترة المذكورة.

وتوزّعت الواردات السلعية في العام ٢٠٢٥ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات المعدنية (النفطية) المركز الأول وشكّلت حصّتها ٢٢,٩٪ من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات (١٨,٨٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيميائية (٨,١٪)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (٧,٧٪)، فمعدّات النقل (٦,٤٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في العام ٢٠٢٥، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها ١١,٧٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها سويسرا (٩,٣٪)، ثمّ الإمارات العربية المتحدة (٨,١٪)، فاليونان (٧,١٪)، ثمّ مصر (٦,٤٪).

جدول رقم 3
الواردات السلعية في السنوات 2022-2025

	2022	2023	2024	2025	نسبة التغيّر 2024-2025، %
الواردات السلعية (مليون دولار)	19054	17524	16902	21076	24,7+
الواردات السلعية (ألف طن)	11540	11770	13034	15959	22,4+

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في كانون الأول ٢٠٢٥، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية إلى ٤٣٠ مليون دولار، مقابل ٢٢٦ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٢١٢ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٤. ووصلت قيمة الصادرات السلعية إلى ٣٦٣٩ مليون دولار في العام ٢٠٢٥، بارتفاع نسبته ٣٤,٤٪ بالمقارنة مع العام ٢٠٢٤.

وتوزّعت الصادرات السلعية في العام ٢٠٢٥ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات المركز الأول وبلغت حصّتها ٣٤,٣٪ من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٤,٦٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (١٢,٢٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (٩,٩٪)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (٩,٦٪). ومن أبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع في العام ٢٠٢٥، نذكر: سويسرا التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها ٢١,٦٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (١٥,٢٪)، ثمّ سوريا (٤,٧٪)، فمصر (٤,٦٪)، ثمّ العراق (٤,٢٪).

جدول رقم 4

الصادرات السلعية في السنوات 2022-2025

	2022	2023	2024	2025	نسبة التغيّر 2024-2025، %
الصادرات السلعية (مليون دولار)	3491	2995	2707	3639	+34,4
الصادرات السلعية (ألف طن)	1779	1658	1518	1870	+23,2

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في كانون الأول ٢٠٢٥، بلغ **عجز الميزان التجاري** ١٢٦٨ مليون دولار مقابل عجز قدرُه ١٥٠٨ ملايين دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ٩٧٣ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٤. وازداد عجز الميزان التجاري إلى ١٧٤٣٧ مليون دولار في العام ٢٠٢٥ مقابل عجز قدرُه ١٤١٩٥ مليون دولار في العام ٢٠٢٤.
- في كانون الثاني ٢٠٢٦، ارتفعت **الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب** لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بحوالي ٥٧٤٥ مليون دولار، نتيجة ارتفاع كلّ من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بحوالي ٥٥٤٢ مليون دولار وصافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بحوالي ٢٠٣ ملايين دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب قد ارتفعت بحوالي ٢٢٣٢ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٥، وبقيمة ٢٢٠٨ ملايين دولار في الشهر الأول من العام ٢٠٢٥.

أما الموجودات الخارجية الصافية دون الذهب فقد ارتفعت بحوالي ٢٥٥ مليون دولار في شهر كانون الثاني ٢٠٢٦، وبحوالي ٥٣٦ مليون دولار في الشهر الأول من العام ٢٠٢٥.

قطاع البناء

- في كانون الثاني ٢٠٢٦، بلغت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتَيْ المهندسين في بيروت والشمال حوالي ٧١٥ ألف متر مربع (م٢)، مقابل ٦٣٠ ألف م٢ في الشهر الذي سبق و٥٠٥ آلاف م٢ في كانون الثاني ٢٠٢٥. وازدادت هذه المساحات بنسبة ٤١,٦٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الشهر الأول من العام ٢٠٢٥.

جدول رقم 5
مساحات البناء المرخَّص بها في الشهر الأول من السنوات 2023-2026

	2023	2024	2025	2026
مساحات البناء الإجمالية (ألف م2)	476	450	505	715

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في كانون الثاني ٢٠٢٦، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجلّ العقاري ٢٩٣٩,٧ مليار ليرة مقابل ٣٢١٣,٥ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و١٨٤٧,٤ مليار ليرة في كانون الثاني ٢٠٢٥، لترتفع بذلك بنسبة ٥٩,١٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٦ مقارنة مع الشهر الأول من العام الذي سبق.
- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت ٢٣٩ ألف طن في تشرين الثاني ٢٠٢٥ مقابل ٣٢١ ألف طن في الشهر الذي سبقه و١٣٨ ألف طن في تشرين الثاني ٢٠٢٤. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد سجّلت ارتفاعاً كبيراً نسبته ٣٤,٧٪ في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

قطاع النقل الجوي

في كانون الثاني ٢٠٢٦، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٤٨٠٠ رحلة، وبلغ عدد الركاب القادمين ٢٣٦٨٤٨ شخصاً وعدد المغادرين ٣٠٨٣٤٠ شخصاً وعدد الركاب العابرين ٩٨٩ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٣٩٠٢ طناً مقابل ١٦٣٢ طناً للبضائع المشحونة. وفي الشهر الأول من العام ٢٠٢٦ وبالمقارنة مع الشهر ذاته من العام ٢٠٢٥، ازدادت كلّ من حركة المغادرين بنسبة ٤٥,٩٪، وعدد الرحلات بنسبة ٤٠,٤٪، وحركة القادمين بنسبة ٧,٨٪، كما ازدادت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ٢٦,٧٪.

جدول رقم 6
حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميدل ايست منها في الشهر الأول من العامَيْن 2025-2026

	2025	2026	التغيّر، %
حركة الطائرات (عدد)	3419	4800	40,4+
منها: حصّة الميدل ايست، %	56,8	40,3	
حركة القادمين (عدد)	219685	236848	7,8+
منها: حصّة الميدل ايست، %	58,2	39,3	
حركة المغادرين (عدد)	211369	308340	45,9+
منها: حصّة الميدل ايست، %	61,7	40,1	
حركة العابرين (عدد)	64	989	–
حركة شحن البضائع (طن)	431118	546177	26,7+
منها: حصّة الميدل ايست، %	60,0	39,7	

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في كانون الأول ٢٠٢٥، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١١٧ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٤٩٣٤٩٩ طناً والمشحونة ٩١٩١٦ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة ١٩٥٢٥ مستوعباً. وفي العام ٢٠٢٥ وبالمقارنة مع العام ٢٠٢٤، ازداد كلّ من عدد المستوعبات المفرغة بنسبة

٢٧,٢٪ وحجم البضائع المفرغة بنسبة ٢٣,٠٪، في حين تراجع كلّ من عدد البواخر التي دخلت المرفأ بنسبة ٣,٩٪ وحجم البضائع المشحونة بنسبة ٠,٥٪.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في كانون الثاني ٢٠٢٦، انخفض مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي بنسبة ٠,٠٨٪ قياساً على كانون الأول ٢٠٢٥، فيما ارتفع بنسبة ١٠,٩١٪ قياساً على كانون الثاني ٢٠٢٥، حيث سجّلت جميع بنود المؤشر، باستثناء الأثاث والتجهيزات المنزلية والاتصالات والنقل، ارتفاعاً بنسب متفاوتة. وجاءت الزيادة الأبرز في كلّ من بند التعليم والاستجمام والتسلية والثقافة والمواد الغذائية والمشروبات غير الروحية.

بورصة بيروت

في كانون الثاني ٢٠٢٦، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ١٣٩٢٠١٢ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرُها ٦٦,٢ مليون دولار مقابل تداول ١٨٧٢١٠١٢ سهماً بقيمة إجمالية قدرُها ٧٤,٨ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٥ (١٠٣٣٧٣٣ سهماً متداولاً بقيمة ٣٠,٥ مليون دولار في كانون الثاني ٢٠٢٥). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية ١٧٦٦٨ مليون دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦ مقابل ٢٠١٥٠ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥ (٢٥٦٠١ مليون دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٥).

وفي كانون الثاني ٢٠٢٦، استحوذت شركة سوليدير بسهمَيْها «أ» و«ب» بنسبة ٦٥,٦٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلاها القطاع الصناعي بنسبة ٣٢,٩٪، فالقطاع المصرفي بنسبة ١,٥٪.

تجدر الإشارة إلى أنه للمرة الأولى، نشرت البورصة في كانون الثاني ٢٠٢٦ عمليات خاصة لشركة هولسيم تمّت بالدولار الـFRESH، وبلغ عدد الأسهم ١٠,٢ ملايين سهم بقيمة ٣٢ مليون دولار.

الملحق الإحصائي
الوضع الإقتصادي العام

تبادل لبنان التجاري مع الخارج في العام 2025

الواردات السلعية			الصادرات السلعية		
البلد	القيمة (مليون د.أ.)	النسبة (%)	البلد	القيمة (مليون د.أ.)	النسبة (%)
الصين	2471	11.7	سويسرا	784	21.5
سويسرا	1968	9.3	الإمارات العربية المتحدة	552	15.2
الإمارات العربية المتحدة	1701	8.1	سورية	170	4.7
اليونان	1490	7.1	مصر	168	4.6
مصر	1342	6.4	العراق	152	4.2
ايطاليا	1195	5.7	الولايات المتحدة الأميركية	145	4.0
تركيا	1170	5.6	تركيا	132	3.6
المملكة العربية السعودية	1143	5.4	الأردن	91	2.5
الولايات المتحدة الأميركية	804	3.8	قطر	69	1.9
ألمانيا	684	3.2	اليونان	69	1.9
فرنسا	516	2.4	ساحل العاج	66	1.8
البرازيل	469	2.2	ايطاليا	58	1.6
الهند	396	1.9	ألمانيا	57	1.6
الاتحاد الروسي	353	1.7	قبرص	57	1.6
المملكة المتحدة	337	1.6	كونغو	51	1.4
اسبانيا	314	1.5	الكويت	50	1.4
دول أخرى	4723	22.4	دول أخرى	968	26.6
مجموع الواردات السلعية	**21076**	**100.0**	**مجموع الصادرات السلعية**	**3639**	**100.0**

المصدر: إدارة الجمارك

تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي
(مليون دولار)

الشهر/العام	2021	2022	2023	2024	2025			2026		
					مصرف لبنان*	المصارف والمؤسسات المالية**	المجموع	مصرف لبنان*	المصارف والمؤسسات المالية**	المجموع
كانون الثاني	(410.6)	(353.0)	(461.5)	(111.0)	1925.0	283.4	2208.3	5542.2	202.5	5744.7
شباط	(340.6)	(601.8)	2099.7	89.6	753.1	166.0	919.1			
آذار	(95.9)	(518.5)	(463.5)	1629.9	2150.0	90.9	2240.9			
نيسان	(546.0)	(229.4)	62.3	1160.7	2207.8	266.3	2474.2			
أيار	(180.7)	(402.3)	(5.6)	471.0	217.8	83.0	300.8			
حزيران	(238.3)	(474.1)	(88.2)	(536.0)	102.1	250.1	352.2			
تموز	38.7	(207.7)	(217.2)	1131.5	339.4	85.4	424.8			
آب	(592.8)	(314.3)	145.1	1271.1	1205.4	(55.8)	1149.5			
أيلول	784.6	48.5	470.2	1358.2	3781.0	43.8	3824.8			
تشرين الأول	(154.4)	192.8	(81.2)	1748.8	1892.7	41.6	1934.3			
تشرين الثاني	159.9	(354.4)	185.6	(984.4)	1435.5	64.7	1500.1			
كانون الأول	(384.4)	17.1	591.3	(789.5)	2015.9	215.7	2231.6			
المجموع العام	(1960.5)	(3197.1)	2237.0	6439.9	18025.7	1535.1	19560.7	5542.2	202.5	5744.7

المصدر : مصرف لبنان

* تعكس التغيّرات الكبيرة في صافي الموجودات الخارجية لمصرف لبنان الارتفاع في قيمة الذهب.
** تعود الزيادة في شهر تشرين الأول ٢٠٢٤ بشكل أساسي إلى إعادة تصنيف بعض حسابات رأس المال وفقاً لمعايير الإقامة والمحتسبة ضمن المطلوبات الخارجية.

ملاحظة عامة: تجدر الإشارة إلى أن مقارنة التغيّر في الموجودات الخارجية الصافية في العام ٢٠٢٤ مع الأعوام السابقة لم تعد صالحة بعد أن أدخل مصرف لبنان في احتساب الموجودات الخارجية لديه بدءاً من كانون الثاني ٢٠٢٤ الذهب واستثنى سندات اليوروبندز والتسليفات بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية.

مساحات البناء (م٢)
كانون الثاني 2025 - كانون الثاني 2026

المحافظات	ك2 25	النسبة (%)	ك2 26	النسبة (%)
بيروت	1329	0.26	55082	7.70
جبل لبنان	213085	42.22	267588	37.40
البقاع	27452	5.44	68953	9.64
الشمال (1)	5960	1.18	1779	0.25
الشمال (2)	142515	28.24	160796	22.47
الجنوب	87520	17.34	112031	15.66
النبطية	26862	5.32	49228	6.88
المجموع	504723	100.00	715457	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي
كانون الثاني 2025 - كانون الثاني 2026

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع	البضائع (طن)		
	هبوط	اقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور	العام	استيراد	تصدير	المجموع
ك2 25	1710	1709	3419	219685	211369	431054	64	431118	3125	1358	4483
ك2 26	2400	2400	4800	236848	308340	545188	989	546177	3902	1632	5534
التغير %	40.4	40.4	40.4	7.8	45.9	26.5	1445.3	26.7	24.9	20.2	23.4

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت
كانون الأول 2024 - كانون الأول 2025

	كانون الأول 2024	كانون الأول 2025	التغيّر %
عدد البواخر	109	117	7.3
البضائع المفرغة (طن)	364262	493499	35.5
البضائع المشحونة (طن)	80405	91916	14.3
المستوعبات المفرغة	13434	19525	45.3
عدد السيارات المستوردة	3475	5537	59.3

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

ثانياً : التطوّرات في المالية العامة والدين العام

نشرت وزارة المالية أرقام المالية العامة الفعلية للعام ٢٠٢٤، والتي بيّنت أن المقبوضات الفعلية بلغت ٣٤٨٢٣٣ مليار ليرة (أي ما يعادل ٣,٨٩ مليارات دولار)، توزّعت على الإيرادات الضريبية بنسبة ٧٣٪ مقابل ١٥٪ للإيرادات غير الضريبية و١٢٪ لمقبوضات الخزينة.

وبلغت المدفوعات الإجمالية الفعلية حوالي ٣٤٥٠٠٠ مليار ليرة (أو ما يعادل ٣,٨٥ مليار دولار) في العام ٢٠٢٤. وعليه، تكون الخزينة حقّقت فائضاً إجمالياً بقيمة ٣٢٣٣ مليار ليرة في كامل العام ٢٠٢٤. وفي حال عدم احتساب تسديد الفوائد وأقساط ديون خارجية، يكون قد تحقّق فائض أوّلي فعلي بقيمة ٣٨٣٢٧ مليار ليرة (حوالي ٤٢٨ مليون دولار) في العام ٢٠٢٤.

يُذكر أن وزارة المالية توقّفت منذ الشهر الأخير من العام ٢٠٢١ عن نشر أرقام الإيرادات والنفقات العامة الشهرية مع تفاصيلها وتوزّعها. وكانت دائرة السيولة في مديرية الخزينة في وزارة المالية، نشرت أرقاماً مقتضبة عن العام ٢٠٢٣ بيّنت أن المدفوعات الإجمالية بلغت ٢,٤ مليار دولار في العام ٢٠٢٣ مقابل ٢,٨ مليار للمقبوضات الإجمالية، لينتج بذلك فائض عام بمقدار ٣٨٠ مليون دولار.

المالية العامة
(المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية)

	2022	2023	2024
المقبوضات الإجمالية	34,758	236,537	348,233
المدفوعات الإجمالية	49,241	204,000	345,000
الرصيد العام	-14,483	32,537	3,233
سعر الصرف المعتمد ل.ل./دولار أميركي	1,508	85,500	89,500

المصدر: وزارة المالية

أما بخصوص الدين العام، وفي انتظار صدور الأرقام الرسمية المحدّثة من وزارة المالية، نكتفي بعرض تطورات محفظة سندات الخزينة بالليرة المتوافرة شهرياً. ويمكن الاطّلاع على المعطيات الرسمية المنشورة المتعلّقة بالدين العام (لغاية كانون الثاني ٢٠٢٣) في الملحق الإحصائي أدناه.

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في كانون الثاني ٢٠٢٦، واصلت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة تراجعها وبلغت ٤٦٥٤٩ مليار ليرة في نهاية الشهر المذكور مقابل ٤٧٨٤٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥. ويعود الانخفاض المتواصل إلى التوقّف عن إصدار أي من فئات السندات منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ بموجب قرار من وزارة المالية، مقابل استحقاقات سندات من الفئات المختلفة، وقد بلغت الاستحقاقات حوالي ١٣٠٠ مليار ليرة في الشهر الأول من العام ٢٠٢٦.

جدول رقم 7
توزّع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة– بالنسبة المئوية)

	24 شهراً	36 شهراً	60 شهراً	84 شهراً	120 شهراً	144 شهراً	180 شهراً	المجموع
ك 1 2024	4,73	7,32	13,15	21,89	46,22	4,58	2,11	100,00
ك 1 2025	0	6,90	9,86	21,96	58,32	0	2,96	100,00
ك 2 2026	0	6,67	8,73	21,61	59,94	0	3,04	100,00

المصدر: بيانات مصرف لبنان

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦، بلغت حصة السندات من فئة ١٠ سنوات حوالي ٥٩,٩٪ من مجموع المحفظة، تلتها السندات من فئة ٧ سنوات (٢١,٦٪) والسندات من فئة ٥ سنوات (حوالي ٨,٧٪).

الملحق الإحصائي

التطوّرات في الدين العام

توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين
(نهاية الفترة – مليار ليرة)

البيان	ك22-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)
المصارف	18850	20.7	15317	16.8	15303	16.7
مصرف لبنان	58255	64.0	57403	63.1	57022	62.3
المؤسسات المالية	428	0.5	625	0.7	610	0.7
المؤسسات العامة	12869	14.1	17153	18.9	17905	19.6
الجمهور	571	0.6	413	0.5	699	0.8
المجموع	90973	100.0	90911	100.0	91539	100.0

المصدر : مصرف لبنان

الدين العام في نهاية الفترة
(مليار ليرة)

	ك21-1	النسبة (%)	ك22-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)
الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية	93247	100.0	91278	100.0	91169	100.0	91795	100.0
(مليار ل.ل)								
مصرف لبنان	58002	62.2	58255	63.8	57403	63.0	57022	62.1
قروض	0		0		0		0	
سندات خزينة	58002		58255		57403		57022	
المصارف	21200	22.7	19155	21.0	15575	17.1	15559	16.9
سندات خزينة	20900		18850		15317		15303	
قروض للمؤسسات العامة	300		305		258		256	
آخرون(سندات)	14045	15.1	13868	15.2	18191	20.0	19214	20.9
الجمهور	581		571		413		699	
المؤسسات العامة	13021		12869		17153		17905	
المؤسسات المالية	443		428		625		610	
الدين المحرر بالعملات الاجنبية	38515	100.0	38754	100.0	41337	100.0	41573	100.0
(مليون دولار أميركي)								
مؤسسات التنمية والحكومات	1962	5.1	1979	5.1	2062	5.0	2062	5.0
غيرها	36553	94.9	36774	94.9	39275	95.0	39512	95.0
ودائع القطاع العام (مليار ليرة)	19238		17944		26445		28707	

المصدر : مصرف لبنان

ثالثاً: التطورات المصرفية والنقدية

• الودائع والتسليفات بالليرة

ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٨٨٢٣٥ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦، مقابل ٨٤٩٧٣ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥ و٦٧٨٩٥ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

كما ازدادت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالليرة قليلاً إلى ١٠٩٥٦ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦ مقارنةً مع ١٠٤٢٢ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥، مقابل ١١٥٨٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. ونُذكّر بأنّ هذه التسليفات عرفت منحًى تراجعياً واضحاً منذ بداية الأزمة، مع حصول بعض الزيادات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقّات بالليرة.

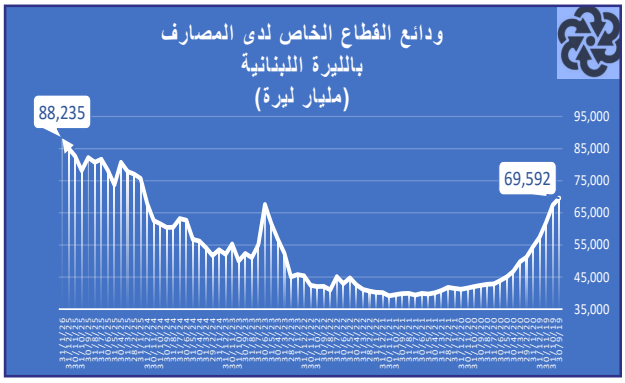

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد بلغت ١٢,٤٪ في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦، مقابل ١٢,٣٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥. أمّا استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزّع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

• وبقيت **محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة** شبه مستقرّة بحيث بلغت ٧٣٨٩ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦، مقابل ٧٣٥٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥ (٨٧٧٨ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤).

• الكتلة النقدية بالليرة

تراجعت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكوّنات الكتلة النقدية بالليرة M2، إلى ٦١٦٥٧ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦ بالمقارنة مع ٦٤٧١١ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥، مقابل ٥٨٠٧٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

من جهتها، بلغت الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمّن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادّخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي، ١٥٠٠٣٠ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦ دون أي تغيير مقارنةً مع نهاية الشهر الذي سبقه، مقابل ١٣٠٩٨٦ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

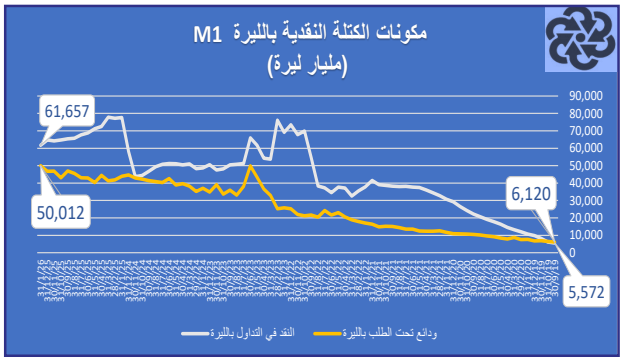

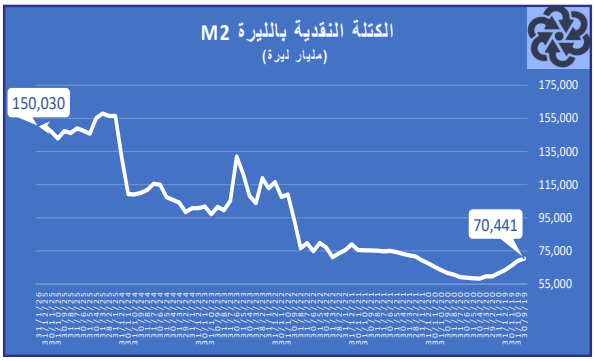

• **الودائع والتسليفات بالعملات الأجنبية**

تراجعت **ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف** إلى حوالي ٨٦,٠ مليار دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦، مقابل ٨٦,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥ و٨٧,٩ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤، مع العلم أنّها تتضمّن ودائع الـ Fresh.

من جهتها، بلغت **التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالعملات الأجنبية** حوالي ٥,٠٩ مليارات دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦، وتوزّعت بين حوالي ٤,١٧ مليارات دولار للقطاع الخاص المقيم وحوالي ٠,٩٢ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، مقابل ٥,٠٨ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥ و٥,٨٢ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

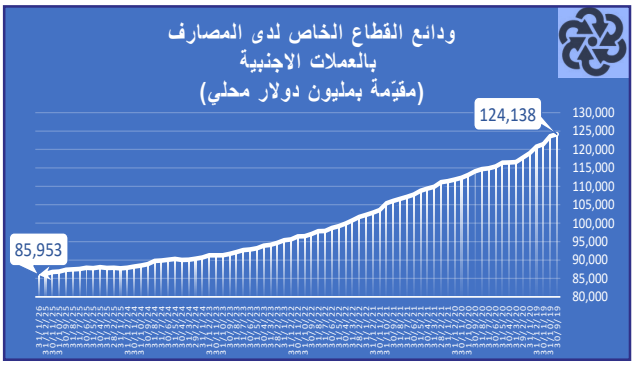

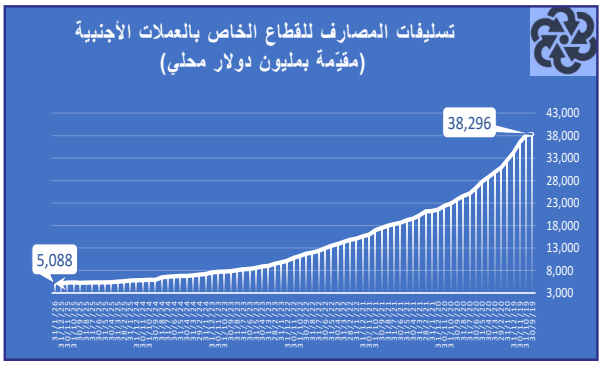

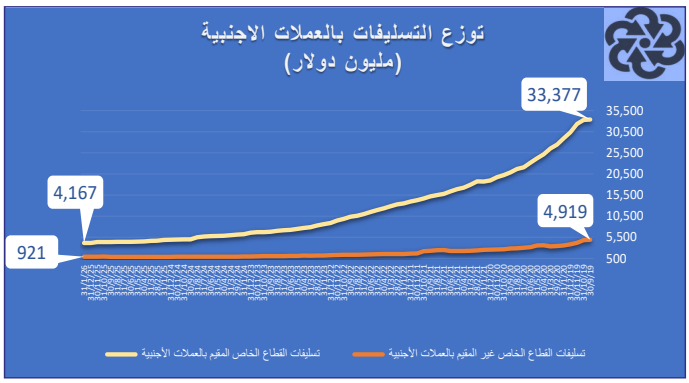

وبذلك، تكون **نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية إلى الودائع بالعملات الأجنبية** قد استقرّت على ٥,٩٪ في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦، شأنها في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

• **ارتفعت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة** بالعملات الأجنبية، صافية من المؤونات، إلى حوالي ٢,٦ مليار دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦، مقابل ٢,٣ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥ و٢,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

• تراجعت **ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة** قليلاً إلى ٥,٣ مليارات دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦، مقابل ٥,٤ مليارات دولار في نهاية الشهر الذي سبقه، في حين ازدادت قليلاً **التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة** إلى ٢,٣ مليار دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦، مقابل ٢,٢ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبقه.

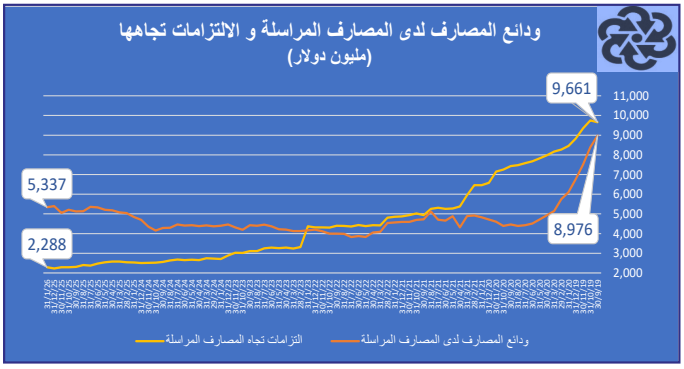

• تراجعت **ودائع المصارف التجارية بالليرة وبالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان الصافية من الخسائر الائتمانية المتوقّعة (ECL)** إلى ٧٧,٠ مليار دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦، مقابل ٧٧,٤ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و٧٩,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

• تراجعت **حسابات رأس المال** قليلاً إلى حوالي ٤,٨ مليارات دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦، مقابل ٤,٩ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥، (٤,٨ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤).

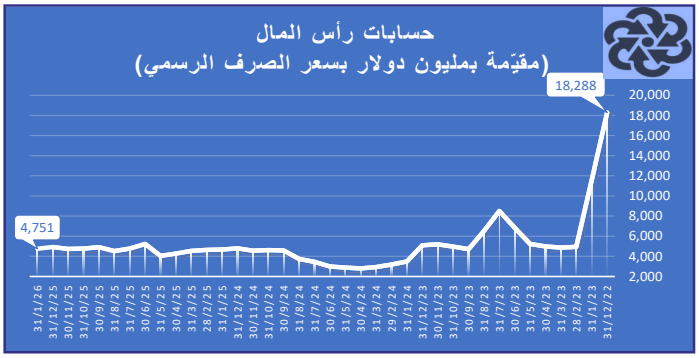

• بلغت **القيم الثابتة المادية** حوالي ٢,٥ مليار دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦، دون تغيير بالمقارنة مع نهاية الشهر الذي سبقه، مقابل ١,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

• **عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي**

تراجع عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٦٣٤ فرعاً في نهاية آذار ٢٠٢٥ (آخر المعطيات المتوافرة) مقابل ٦٣٦ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٤ و٦٩٥ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٣، وبلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي بحسب آخر المعطيات المتوافرة ١٢٥٩١ موظفاً في نهاية آذار ٢٠٢٥ (وهو رقم قابل للتعديل).

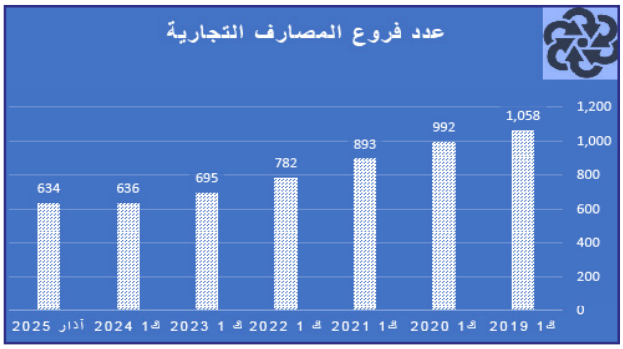

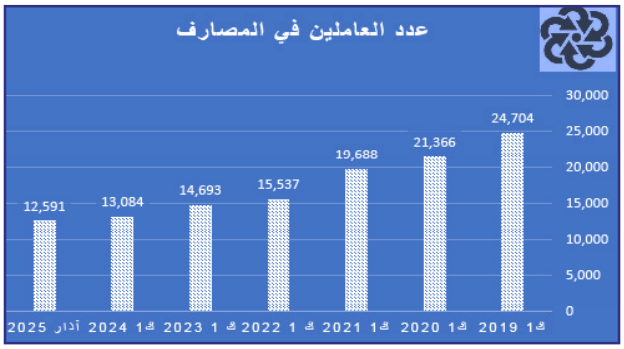

المصدر : مصرف لبنان

معدلات الفوائد

معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦، استقرّت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية على ٦,٧٠٪ شأنها في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥، وبلغ متوسط عمر المحفظة ٨٥٠ يوماً (٢,٣٤ سنة) في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦ مقابل ٨٥٨ يوماً (٢,٣٦ سنة) في نهاية العام ٢٠٢٥.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة

في كانون الثاني ٢٠٢٦، انخفض قليلاً متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية إلى ٣,٦٦٪ مقابل ٣,٦٨٪ في كانون الأول ٢٠٢٥ (٣,٢٩٪ في كانون الثاني ٢٠٢٥)، فيما ارتفع متوسّط الفائدة على التسليفات بالليرة إلى ١١,٧٦٪ في كانون الثاني ٢٠٢٦ مقابل ١٠,٩٠٪ في الشهر الأخير من العام ٢٠٢٥ (٥,٦٣٪ في كانون الثاني ٢٠٢٥).

على صعيد معدل فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call) بالليرة، فقد بلغ ٨٠٪ بالحدّ الأقصى في كانون الثاني ٢٠٢٦، وبلغ المعدل الشهري المثقّل ٤٦,٥١٪ مقابل ٥١,٤٥٪ في كانون الأول ٢٠٢٥ و٣٣,٥٧٪ في كانون الثاني ٢٠٢٥.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9
تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (٪)

	ك 2 2025	ك 1 2025	ك 2 2026
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	3,29	3,68	3,66
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	5,63	10,90	11,76
المعدل المثقّل للقروض بين المصارف	33,57	51,45	46,51

المصدر : مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في كانون الثاني ٢٠٢٦، ارتفع متوسّط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان إلى ٠,١٧٪ مقابل ٠,٠٩٪ في كانون الأول ٢٠٢٥ (٠,٠٤٪ في كانون الثاني ٢٠٢٥)، كما ارتفع متوسّط الفائدة على التسليفات بالدولار إلى ٤,٢٠٪ في كانون الثاني ٢٠٢٦ مقابل ٣,٦٨٪ في الشهر الأخير من العام ٢٠٢٥ (٢,٠٩٪ في كانون الثاني ٢٠٢٥). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10
تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (٪)

	ك 2 2025	ك 1 2025	ك 2 2026
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	0,04	0,09	0,17
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	2,09	3,68	4,20

المصدر : مصرف لبنان

موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٦، بلغت موجودات مصرف لبنان الخارجية ٥٧,٩ مليار دولار مقابل ٥٢,٤ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥ و٣٦,٣ مليار دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٥.

جدول رقم 11
موجودات مصرف لبنان الخارجية
القيمة بملايين الدولارات، نهاية الفترة

	ك 1 2024	ك 2 2025	ك 1 2025	ك 2 2026
الذهب	24102	25774	40375	45864
العملات الأجنبية	10089	10342	7739	8132
الأوراق المالية الأجنبية	168	168	4280	3940
المجموع	**34359**	**36284**	**52394**	**57936**

المصدر : مصرف لبنان

يُذكر أن المصرف المركزي أدخل منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ تعديلاً على احتساب موجوداته الخارجية بحيث باتت تتضمّن الذهب والأوراق المالية الأجنبية التي يحتفظ بها، والعملات الأجنبية والودائع لدى المصارف المراسلة والمنظمات الدولية، فيما لا تتضمّن موجوداته الخارجية كما أوردها محفظته من سندات اليوروبندز المُصدَرة من قِبَل الدولة اللبنانية، كما لا تشمل القروض الممنوحة بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية المقيمة.

الملحق الإحصائي
التطوّرات المصرفية والنقدية
الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	ك1 24	ك2 25	ك1 25	ك2 26
الموجودات				
الموفورات	**7129571**	**7110781**	**6934779**	**6897278**
- أوراق نقدية	7180	6933	6298	6302
- ودائع لدى مصرف لبنان	7122391	7103848	6928481	6890976
ديون على القطاع الخاص المقيم	**454119**	**448977**	**382503**	**383782**
- بالليرات اللبنانية	11433	11191	10280	10814
- بالعملات الأجنبية	442686	437787	372223	372968
ديون على القطاع العام	**208357**	**220806**	**217270**	**242640**
منها: سندات بالليرة	8778	8557	7357	7389
سندات بالعملات	197756	210357	208690	234287
ديون مختلفة	1823	1892	1224	964
موجودات خارجية	**848956**	**870304**	**992180**	**1013494**
- قروض على غير المقيمين	77989	77957	82860	82542
- قروض على مصارف غير مقيمة	420027	433641	482636	477664
- موجودات خارجية أخرى	222810	220616	249073	252939
نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة	56073	60695	51071	74712
محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم	72057	77395	126539	125637
القيم الثابتة	**222551**	**223673**	**353195**	**352289**
محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية	**352724**	**329769**	**261458**	**224853**
موجودات غير مصنفة	**15326**	**16772**	**14723**	**15742**
المجموع	**9231604**	**9221083**	**9156108**	**9130079**
المطلوبات				
ودائع القطاع الخاص المقيم	**6062160**	**6059122**	**5887261**	**5867076**
- ودائع بالليرة	65177	72943	81724	84802
- ودائع بالعملات الأجنبية	5996983	5986179	5805537	5782274
ودائع القطاع العام	**51576**	**56636**	**68188**	**68886**
ودائع القطاع الخاص غير المقم	**1871676**	**1869419**	**1916235**	**1913993**
- بالليرات اللبنانية	2718	2762	3248	3433
- بالعملات الأجنبية	1868959	1866657	1912987	1910560
التزامات تجاه المصارف غير المقيمة	**224295**	**226501**	**199450**	**204791**
سندات دين	**46234**	**46219**	**31775**	**29376**
الأموال الخاصة	**428536**	**418139**	**440538**	**425221**
- أموال خاصة أساسية	394917	384476	402452	384243
- أموال خاصة مساندة	33619	33663	38087	40978
مطلوبات غير مصنفة	**547127**	**545047**	**612662**	**620737**
المجموع	**9231604**	**9221083**	**9156108**	**9130079**

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

وضعية مصرف لبنان
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	ك1 24	ك2 25	ك1 25	ك2 26
الموجودات				
الموجودات الخارجية :	**3060111**	**3232383**	**4306173**	**4832581**
- ذهب	2157141	2306802	3613517	4104803
(مقيم بملايين د.أ)	(24102)	(25774)	(40374)	(45864)
- عملات أجنبية*	902970	925581	692656	727778
(مقيمة بملايين د.أ)	(10089)	(10342)	(7739)	(8132)
ديون على القطاع الخاص	**264**	**260**	**324**	**329**
سلفات للمصارف التجارية	**38575**	**41455**	**38749**	**38542**
سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية	**1065**	**1048**	**959**	**950**
سلفات للقطاع العام	**1486943**	**1486971**	**1486943**	**1486971**
فروقات القطع	**3020901**	**2871269**	**1435989**	**930557**
محفظة الأوراق المالية	**560023**	**559177**	**959226**	**927985**
القيم الثابتة	**540**	**541**	**717**	**723**
عمليات السوق المفتوحة المؤجّلة	**136633**	**141567**	**170558**	**173333**
أصول من عمليات تبادل ادوات مالية				
موجودات غير مصنفة	**13674**	**18435**	**6901**	**11485**
المجموع	**8318729**	**8353106**	**8406538**	**8403458**
المطلوبات				
النقد المتداول خارج مصرف لبنان	**65564**	**84936**	**71525**	**68523**
ودائع المصارف التجارية	**7415818**	**7402651**	**7210517**	**7170521**
ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية	**65533**	**69044**	**67725**	**68776**
ودائع القطاع الخاص	**4787**	**4700**	**4270**	**4345**
التزامات تجاه القطاع العام	**533827**	**554551**	**772183**	**805711**
التزامات خارجية	**164400**	**164402**	**165210**	**165113**
(مقيمة بملايين د.أ)	(1837)	(1837)	(1846)	(1845)
الأموال الخاصة	**62219**	**62219**	**103484**	**103484**
مطلوبات غير مصنفة	**6580**	**10603**	**11624**	**16984**
المجموع	**8318729**	**8353106**	**8406538**	**8403458**

المصدر : مصرف لبنان

*** ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.**

بناءً على توصية صندوق النقد الدولي للتوافق مع المعايير الدولية، وبموجب قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان رقم ٢٠٢٤/٢٠/٣٧ تاريخ ٢٠٢٤/٩/١٣، واعتباراً من كانون الثاني ٢٠٢٤، تمت إعادة تصنيف الموجودات بالعملات الأجنبية وفقاً لمفهوم الإقامة.
استناداً الى قرار المجلس المركزي رقم ٢٤/١٢/١ بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٨، قام مصرف لبنان بإلغاء الهندسات المالية التي تمت مع المصارف ابتداءً من العام ٢٠١٧، حيث تم إطفاء جميع القروض مقابل ودائع المصارف بالليرة اللبنانية.

تطوّر الكتلة النقدية وشبه النقدية
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	ك1 24	ك2 25	ك1 25	ك2 26
الكتلة النقدية M1	**102718**	**121589**	**111444**	**111670**
- النقد في التداول	58077	77637	64711	61657
- ودائع تحت الطلب بالليرة	44641	43952	46733	50012
الكتلة شبه النقدية	**6062923**	**6059604**	**5881575**	**5858347**
- ودائع أخرى بالليرة	28268	34883	38585	38360
- ودائع بالعملات الأجنبية	6034655	6024721	5842990	5819987
سندات دين	**32809**	**32794**	**29658**	**29376**
النقد وشبه النقد				
- بالليرات اللبنانية M2	130986	156472	150030	150030
- بالليرات والعملات M3	6198450	6213986	6022677	5999393
- اجمالي الوفورات النقدية M4=M3+سندات الجمهور	6208708	6223217	6027387	6003822
عناصر التغطية :				
ديون صافية على الخارج	**1626243**	**1823585**	**3375645**	**3890037**
- الموجودات بالذهب	2157141	2306802	3613517	4104803
- الموجودات بالعملات الأجنبية	(530898)	(483217)	(237872)	(214766)
وضعية القطاع العام المدينة	**4594527**	**4429743**	**2753962**	**2239246**
- ديون صافية على القطاع العام	1573625	1558474	1317972	930557
- فروقات القطع	3020901	2871269	1435989	1308688
ديون على القطاع الخاص	**542272**	**536045**	**512861**	**514032**
- بالليرات اللبنانية	13834	14203	11035	11567
- بالعملات الأجنبية	528438	521841	501826	502465
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	**(564592)**	**(575386)**	**(619791)**	**(643922)**
المجموع	**6198450**	**6213986**	**6022677**	**5999393**

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت
كانون الثاني 2026

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الدولار الأميركي	89500.00	89500.00	89500.00	89500.00
الفرنك السويسري	111540.38	116506.12	113274.64	116309.29
الجنيه الاسترليني	119956.85	123456.30	121001.76	122955.10
الين الياباني	563.21	586.23	571.10	580.57
الدولار الكندي	64388.49	66090.68	64931.57	66090.68
الدولار الاسترالي	59786.00	62981.15	60721.28	62497.85
اليورو	103918.45	107167.30	105042.57	106594.50

المصدر : مصرف لبنان

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	كانون الاول 25				كانون الثاني 26			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الجنيه الاسترليني	1.32	1.35	1.34	1.35	1.34	1.38	1.35	1.37
الين الياباني	154.60	157.37	155.85	155.85	152.67	158.91	156.74	154.16
الفرنك السويسري	0.79	0.81	0.80	0.79	0.77	0.80	0.79	0.77
اليورو	1.16	1.18	1.17	1.18	1.16	1.20	1.17	1.19
أونصة الذهب	4191.83	4532.30	4306.26	4313.40	4310.15	5394.40	4728.23	4847.50

المصدر : Bloomberg.com

حول تأجير و مقايضة الذهب

إعداد : مديرية الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان

من التقنيات المعتمدة في إدارة موجودات الذهب لدى المصارف المركزية في العالم، هناك بيع وشراء استراتيجي للذهب (لتحقيق أهداف على المدى المتوسط والطويل) وتكتيكي (لتحقيق أرباح آنية من ارتفاع الأسعار وتأمين سيولة على المدى القصير)، كما تأجير الذهب Gold Leasing، ومقايضة الذهب Gold Swap، وغيرها من التقنيات المرتبطة بالمشتقات المالية Financial Derivatives والرقمنة Digitization.

ففي الحالة الأولى، أي البيع والشراء، تكمن المخاوف في تحقيق خسائر جراء تقلبات السعر المفاجئة نزولاً وصعوداً وامتدادها على فترات زمنية غير محسوبة او مرتقبة. وكما هناك احتمالية تحقيق خسائر كذلك يوجد إمكانية جني الأرباح جراء تقلبات مواتية في الأسعار. أما في حالتَيْ تأجير ومقايضة الذهب، فإن المخاطر كما المكاسب قد لا تبدو واضحة للبعض.

وعليه، يحاول هذا التقرير الإضاءة على الآليات المتّبعة في ما يخص عمليات التأجير والمقايضة فقط دون الدخول في باقي التقنيات أو الإجراءات، وبالتالي تبيان المنافع والمخاوف والانعكاسات على احتياطيات المصارف المركزية وميزانياتها.

١-تأجير الذهب Gold Leasing

تتلخّص عملية تأجير الذهب بقيام المصرف المركزي بإقراض كمية من احتياطي الذهب المادي - أي سبائك الذهب - الذي يملكه ضمن موجوداته الخارجية، إلى طرف ثان أكان مصرفاً تجارياً أو استثمارياً عالمياً أو مصرفاً متخصصاً دولياً يُعرف بمصرف السبائك Bullion Bank أو صندوق استثماري أو غيره، وذلك لفترة زمنية محدّدة قد تمتد عدة أشهر، يعاد في نهايتها الذهب المستأجر للمصرف المركزي بذات الكمية والنوعية (وزنا ونقاء). وتتم عملية التأجير هذه مقابل فائدة سنوية تُعرف بفائدة تأجير الذهب Gold Lease Rate عادة ما تُدفع إما نقداً بالدولار الأميركي بالاستناد إلى سعر الذهب القائم أو على شكل كميات (أونصات أو اطنان) من الذهب.

وعلى سبيل المثال، فلنفترض أن مصرفاً مركزياً ما قرّر تأجير ١٠ أطنان من الذهب لديه (حوالي ٣٢١٥٠٠ أونصة) لمدة ٦ أشهر وبسعر فائدة ١٪، فإن المردود أو الفائدة سيكون: ٣٢١٥٠٠ x ٠,٠١ x ٦/١٢ يساوي ١٦٠٨ أونصات من الذهب. فإما يقوم المصرف المركزي بقبض الـ ١٦٠٨ أونصات من الذهب من المستأجر ويضيفها إلى احتياطيه أو يقبضها نقداً بالدولار الأميركي بحسب سعر أونصة الذهب الرائج (مثلاً ١٦٠٨ x ٤٥٠٠ دولار للأونصة الواحدة = ٧,٢ ملايين دولار).

وللعلم، فإن معدل (فائدة) تأجير الذهب Gold (GLR Leasing Rate) هو أدنى من كلفة اقتراض الدولار في الأسواق العالمية (والمعبّر عنه سابقاً من خلال معدل LIBOR وحالياً من خلال معدل SOFR)، وهو كان يحتسب في السابق، أي قبل العام ٢٠١٦ كالفارق بين سعر الفائدة على الدولار في سوق لندن (ليبور) ومعدل العقود الآجلة للذهب Gold forward offered rate (GOFO) وتتراوح حالياً معدلات تأجير الذهب بين ١٪ و ٢٪ لآجال من شهر واحد إلى سنة متأثرة بدرجة المخاطر المتدنّية لهذا النوع من العمليات، والتعامل مع أطراف عالية الجودة الائتمانية، وتوافر ضمانات قوية.

وتتضمّن عملية تأجير الذهب أيضاً الاتفاق على قيمة ونوعية الضمانة Collateral مقابل تأجير الذهب والتي هي عادة على شكل كاش أو سندات عالية الجودة ليصار بعدها إلى إبرام عقد التأجير مع الطرف الثاني الموثوق وذات شهرة عالمية للحدّ من المخاطر. أما الخطوة التالية فتكون بنقل ملكية الذهب بشكل موقت عبر قيود محاسبية إلى هذا الطرف الآخر، ما يمنحه حق الاستخدام الموقت للذهب. وهو لا يعني أن

المصرف المركزي قام من خلال نقل الملكية الموقت ببيع الذهب بل بتأجيره لفترة محدّدة.

وعادة يقوم مستأجر الذهب من مصرف سبائك أو مصرف تجاري أو غيره ببيع الذهب المستأجَر في السوق الآنية أو الفورية Spot market بغية الحصول على سيولة بالعملة الأجنبية تخوّله استثمارها بأدوات مالية قصيرة الأجل كسندات خزينة أميركية أو غير أميركية مجنية للفائدة، ولنفترض بعائد سنوي قدره ٢٪. وعند انتهاء مدة التأجير المتّفق عليها أو قبل ذلك، يقوم الطرف الثاني بشراء الذهب من السوق بنفس الكمية والنوعية كما سبق وأشرنا لكي يعيده إلى المصرف المركزي في الوقت المحدّد.

وعليه يكون الطرف المستأجر للذهب قد حقّق ربحاً من الفارق بين العائد على استثمار السيولة من بيع الذهب بأدوات مالية قصيرة الأجل (٢٪ في المثل المعتمد) وسعر فائدة تأجير الذهب (١٪ في المثل أعلاه). غير أن هذا الطرف معرّض لخطر شراء الذهب على سعر مرتفع عند نهاية فترة العقد أو قبل ذلك بغية إرجاعه للمصرف المركزي. ما قد يقلّل من أرباحه أو يجعلها سلبية، وبالتالي عليه التحوّط لهذا الأمر عبر الشراء الآجل Buy gold forward. كما هو معرّض لمخاطر أخرى لن نتوقّف عندها. وتجدر الإشارة إلى أن مستأجر الذهب قد لا يلجأ أصلاً لبيعه في السوق كما هو مشار إليه أعلاه، بل لإقراضه لطرف آخر أو استخدامه للتحوّط.

أما في ما يتعلق بالمنافع للمصرف المركزي، فإن الأخير سيحصل على كميات إضافية من الذهب كعائد دون شرائها أو سيحصل على دخل إضافي بالعملات الأجنبية على احتياطي ذهب غير مجني للفائدة بطبيعته ودون بيع أو خسارة كميات منه. إذ يبقى الذهب محاسبياً مسجلاً في دفاتر المصرف المركزي ضمن الاحتياطيات وأحياناً تحت بند «ذهب مؤجَّر». إلاّ أن المصرف المركزي يبقى معرّضاً من خلال عملية التأجير لمخاطر الطرف المقابل Counterparty Risk، أي عدم قدرة أو رغبة الطرف الثاني بالإيفاء بالالتزامات المنصوص عليها بعقد التأجير. ما يستلزم اعتماد التقنيات والأدوات المناسبة لتقييم وإدارة هذا النوع من المخاطر. ولتقليل مخاطر الطرف المقابل، تطلب المصارف المركزية عادة ضمانات تفوق قيمة القرض (مثلا ١٠٥ أو ١١٠٪) Overcollateralization وإعادة تقييم يومية Mark- to market adjustments فضلاً عن التعامل مع مصرف دولي ذات سمعة عالمية ومصداقية عالية جداً.

تعود عميلة تأجير الذهب إلى عدة عقود ماضية حيث كانت المصارف المركزية أنشط من الأيام الحالية في تأجير (اقراض) الذهب. ويبدو أنه في الوقت الراهن، يركّز العديد من المصارف المركزية على تراكم الذهب من خلال عمليات البيع والشراء والاحتفاظ به بدلاً من تأجيره.

ومن البنوك المركزية التي شاركت تاريخياً في تأجير الذهب أو الدخول في ترتيبات شبيهة بالتأجير مع مصارف مركزية وتجارية أو شركاء آخرين نذكر المصرف المركزي الأوروبي والمصرف المركزي الانكليزي والمصرف المركزي الفرنسي والمصرف المركزي الألماني ومصارف مركزية أخرى كتلك التابعة للنمسا، وبلجيكا، ولوكسمبورغ، وإيرلندا، وهولندا، واسبانيا، والسويد، وسويسرا وغيرها. وقد قامت هذه المؤسسات تاريخياً بتأجير كميات كبيرة من الذهب بشكل إفرادي أو جماعي في إطار اتفاقيات الذهب للبنوك المركزية. وهناك مصارف مركزية وُثّقت مشاركتها في عمليات إقراض ومبادلة الذهب مع بنوك السبائك ومؤسسات رسمية أخرى مثل مصرف فرنسا المركزي ومن كان أقلّ توثيقاً لهذه العمليات مثل الاحتياطي الفدرالي الأميركي. ورغم محدودية الإفصاحات الرسمية، أشار عدد من الاستطلاعات الحديثة إلى أن نسبة المصارف المركزية التي تنشط حالياً في إقراض أو مبادلة احتياطيها من الذهب ضمن إدارة الاحتياطيات أقل بكثير مقارنة بالعقود السابقة، إذ يفضّل العديد منها الاحتفاظ بالذهب كأصل استراتيجي Strategic Asset مع الحدّ الأدنى من أنشطة التأجير.

٢- مقايضة الذهب Gold Swap

تختلف آلية مقايضة الذهب عن تأجيره إذ يقوم المصرف المركزي بإعطاء (بيع) الذهب للطرف الآخر موقتاً مقابل الحصول فوراً على سيولة نقدية بالدولار أو سواه من العملات الرئيسية مع اتفاق على استرجاع الذهب (إعادة شراء الذهب) لاحقاً بسعر محدّد. وكأنها عملية إعادة الشراء Repo، واحدة من الأدوات المالية القصيرة الأجل المعروفة عالمياً للاقتراض على المدى القصير، إنما الحالة هنا اقتراضاً مضموناً بالذهب بدل الأوراق المالية. إذ أن عملية Repo تتضمّن اقتراض السيولة بضمان أوراق مالية حيث يتمّ إيداع (بيع) أوراق مالية كالسندات الحكومية إلى الطرف الآخر مع التعهّد بإعادة شرائها منه في تاريخ مستقبلي محدّد وبسعر أعلى، فيكون فرق السعر بين البيع والشراء الفائدة المجنية على هذه العملية.

اذاً الهدف الأساسي هو الحصول على سيولة (اقتراض سيولة مقابل الذهب كضمانة) وليس تحقيق عائد كما الحال في تأجير الذهب (إقراض الذهب من قبل المصرف المركزي مقابل عائد).

ولتوضيح هذا الأمر فلنفترض أن مصرفاً مركزياً ما يحتاج إلى ١,٥ مليار دولار سيولة سريعة بالنظر إلى تواجد تحدّيات موقتة كضغط على سعر الصرف أو أزمة ميزان مدفوعات أو نقص احتياطي عملات أجنبية، فيقوم بإعطاء ١٠ أطنان من الذهب (على افتراض سعر ٤٥٠٠ دولار للأونصة) للطرف المقابل كضمانة للحصول على السيولة المرجوة وفرضاً لمدة عقد ٣ أشهر. أما الطرف المقابل فعليه توفير (دفع) ١,٥ مليار دولار فوراً إلى المصرف المركزي على أن يحصل على الذهب كضمانة، كما يتفق مع المصرف المركزي على سعر إعادة الشراء Forward price للذهب، بحيث يشكل الفارق بين سعر إعادة الشراء وسعر الشراء الأصلي للذهب معدل الفائدة لعملية المقايضة هذه. وعند الاستحقاق يعيد المصرف المركزي المبلغ المقترض إلى الطرف الثاني، ويستعيد منه الذهب عبر إعادة شراء الذهب على سعر إعادة الشراء المتفق عليه اصلاً.

وفي حالة المقايضة، تنخفض على ميزانية المصرف المركزي قيمة الذهب مع انخفاض كميته المتاحة فعلياً وإنما بشكل موقت، فيما تتحسّن السيولة الخارجية من عملات، أي الأصول بالعملات الأجنبية وإنما أيضاً موقتاً. وقد يساء تفسير العملية كبيع غير معلن للذهب، في حين أن الهدف هو الحصول على سيولة سريعاً دون بيع أصول احتياطية.

أما عن المخاطر فهناك خطر تخلّف الطرف المقابل (المصرف العالمي) عن إعادة الذهب للمصرف المركزي عند الاستحقاق، وخصوصاً في أوقات الأزمات المالية. وفي حال تعثر الطرف المقابل أي المصرف العالمي خلال فترة ارتفاع أسعار الذهب، يتكبّد المصرف المركزي أيضاً خسائر في تكلفة الاستبدال (تكلفة إعادة شراء الذهب على سعر مرتفع).

كما هناك خطر تقلّب سعر الذهب غير ذلك المشار إليه أعلاه خلال فترة العقد، إذ أن ارتفاع سعر الذهب في هذه الفترة يزيد من تكلفة الفرصة البديلة على المصرف المركزي لأنه تخلى موقتاً عن أصول احتياطية يرتفع سعرها. يضاف إلى ذلك مخاطر السيولة، إذ في حال طالت أزمة السيولة لدى المصرف المركزي، قد يتعذر عليه إعادة شراء الذهب كما تنص عليه الاتفاقية. وطبعاً هناك أنواع أخرى ومتعدّدة من المخاطر لن ندخل فيها كالمخاطر القانونية والتعاقدية وغيرها.

وينطبق واقع غياب تقارير رسمية شاملة ومفصّلة من قبل المصارف المركزية عن عمليات تأجير الذهب (أحجام المبادلات والأطراف المقابلة وغيرها) على عمليات مبادلة أو مقايضة الذهب بالعملات الأجنبية الرئيسية بشكل موقت مع اتفاق على عكس العملية لاحقاً. وعليه ترتكز المعلومات المتاحة على استطلاعات إدارة الاحتياطيات التي تجريها بعض الأسواق والصناعات وعلى ممارسات سوقية موثقة وتقارير دولية.

وقد اظهرت هذه الاستطلاعات والتقارير أن من بين المشاركين تاريخياً وحالياً في مبادلات الذهب بنك التسويات الدولية BIS والمصرف المركزي الأوروبي ECB والمصرف المركزي الفرنسي ومصارف مركزية أخرى في دول أوروبية ودول ناشئة. وقد صدر مؤخراً في الإعلام

أن المصرف المركزي التركي يدرس بجدية مقايضة جزء من حوالي ١٣٥ مليار دولار من احتياطي الذهب لديه الذي يحتفظ به لدى مصرف انكلترا المركزي بعملات أجنبية في سوق لندن للدفاع عن الليرة التركية في حال زادت الضغوط الناتجة عن الحرب على إيران.

إن المبادلات التي يجريها بنك التسويات الدولية جزء منها لصالحه وجزء آخر نيابةً عن المصارف المركزية الأعضاء في البنك كمثل الاحتياطي الفدرالي الأميركي وغيره. وعادة ما تكون معاملات مبادلة الذهب مع أطراف من القطاع الرسمي (مصارف مركزية) وبنوك السبائك التجارية. كما أن البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الوطنية في منطقة اليورو شاركت في الماضي وما تزال في عمليات مبادلة الذهب ضمن استراتيجية إدارة الاحتياطيات. وكما الحال في موضوع تأجير الذهب، فإن أقلية من المصارف المركزية تنخرط حالياً في مبادلات الذهب ضمن الإدارة النشطة للاحتياطيات، إلا أن الغالبية لا تزال تتعامل بالتقنية الاولى اي الشراء المباشر للذهب بوصفه احتياطياً استراتيجياً مادياً أكثر منه أداة مشتقات مالية على اختلافها.

٣-الخلاصة

قد يبدو للبعض أن المخاوف من إدارة الأصول الاحتياطية من الذهب عبر عمليات التأجير أو المقايضة هي مبرّرة جزئياً لكنها قابلة في الوقت ذاته للإدارة، أي التخفيف من وطأتها عبر الحوكمة الجيدة والشفافية وإدارة المخاطر، إذ أن كلتا الأداتين تمكّنان المصارف المركزية من تعزيز العائد عبر التأجير وتأمين السيولة عبر المقايضة. وبالتالي فإن الاستخدام السليم لهما يساعد في تحسين إدارة الاحتياطيات ودعم الاستقرار النقدي وتخفيف كلفة الفرصة الضائعة.

تحسّن مؤشر مديري المشتريات في شباط ٢٠٢٦

في شباط ٢٠٢٦ وللشهر السابع على التوالي، ارتفع مؤشر مدراء المشتريات BlOM PMI Index إلى ٥١,٢ نقطة مقابل ٥٠,١ نقطة في الشهر الذي سبق. وجاء النمو مدفوعاً بزيادة الطلبيات الجديدة وارتفاع الإنتاج وإنما في ظلّ تصاعد الضغوط التضخمية، لا سيّما بعد إعلان مجلس الوزراء عن زيادات في الرسوم على البنزين التي دخلت حيّز التنفيذ على الفور، والضريبة على القيمة المضافة التي تتطلّب موافقة البرلمان، دفعت المستهلكين إلى الإسراع للشراء قبل ارتفاع الأسعار، ما رفع الطلبيات الجديدة والإنتاج لتلبية الزيادة في الطلب.

في المقابل، بقيت تكاليف العمالة شبه مستقرة، ما أدى إلى تراجع القوة الشرائية للأجور الحقيقية. وبقي مؤشر التوقّعات للعام المقبل في منطقة الانكماش، لكنه ارتفع إلى أعلى مستوى له في ستة أشهر. ولا تزال حالة عدم اليقين السياسية والاقتصادية تضغط على الاقتصاد.

مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسَبنك للفصل الرابع ٢٠٢٥

سجّل **"مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسَبنك لتجارة التجزئة"** للفصل الرابع من سنة ٢٠٢٥ مستوى ٣٥,٦٥ بالمقارنة مع ٣٣,٨٩ في الفصل الذي سبق، بالرغم من أن تضخم الأسعار خلال الفصل الرابع من سنة ٢٠٢٥، وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي، بلغ ٤,٢٣٪ بالمقارنة مع ٢,٥٠٪ في الفصل الثالث.

تدلّ مؤشرات التعافي النسبي التي برزت خلال الفصل الرابع من العام ٢٠٢٥ الى إمكانية الاقتصاد اللبناني تسجيل نمو إيجابي في نهاية السنة، وهو تعافٍ ولو محدود، بعد سنوات من الانكماش المرتبط بالأزمة المالية والنزاعات الإقليمية. وشملت محركات هذا النمو التعافي النسبي في قطاع السياحة، كما واستمرار تدفّقات التحويلات المالية من المغتربين إلى ذويهم في لبنان، إلى جانب زيادة خجولة في مستويات الاستهلاك الخاص، مع استقرار سعر الصرف، في الوقت الذي تضاءلت الضغوط التضخمية.

وسُجِّل هذا التحسّن على الرغم من أن الإصلاحات الهيكلية المطلوبة بقيت قيد الإعداد والتنفيذ حتى نهاية العام، مثل قانون إصلاح القطاع المصرفي وقوانين مالية أخرى، وأبرزها قانون الانتظام المالي، الهادف إلى وضع إطار قانوني لمعالجة الفجوة المالية بين التزامات الودائع وأصول المصارف ومصرف لبنان.

ازدياد عدد الوافدين إلى لبنان في العام ٢٠٢٥

في العام ٢٠٢٥، بلغ عدد الوافدين إلى لبنان ١٦٣٥٤٩٠ شخصاً مقابل ١١٣١١٠٠ شخص في العام الذي سبق، أي بارتفاع نسبته ٤٤,٦٪. ويأتي التحسّن بعد التوصّل إلى اتفاق في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢٤ وما أعقبه من أجواء إيجابية ظهرت في مطلع العام ٢٠٢٥ مع انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة. ويظهر توزّع الوافدين في العام ٢٠٢٥ أن ٤٥,٨٪ منهم قدموا من أوروبا، مقابل ٢٢,١ من الدول العربية، و١٩,٠٪ من أميركا و١٣,٢٪ من آسيا وأكيانيا وأفريقيا.

التحويلات المالية إلى ومن لبنان

تشير الأرقام الصادرة عن مصرف لبنان بأن التحويلات الواردة إلى لبنان بلغت ٤,٨٧ مليارات دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٥ مقابل ٥,٢ مليارات في الفترة ذاتها من العام الذي سبق، أي بتراجع نسبته ٥,٣٪. في المقابل، بلغت التحويلات الصادرة من لبنان ١,٤٢ مليار دولار في فترة كانون الثاني-أيلول ٢٠٢٥ مقابل ١,٣٥ مليار دولار في فترة كانون لثاني-أيلول ٢٠٢٤، أي بارتفاع نسبته ٥,٧٪. وعليه تكون التحويلات الصافية قد تراجعت إلى ٣,٤٥ مليارات دولار مقابل ٣,٨ مليارات، أي بنسبة ٩,٣٪.

الإيرادات الناتجة عن السياحة في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٥

استناداً إلى مصرف لبنان، بلغت الإيرادات الناتجة عن النشاط السياحي في لبنان ٣,٦٣ مليارات دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٥ مقابل ٣,٩ مليارات في الفترة ذاتها من العام الذي سبق، أي بانخفاض نسبته حوالي ٧٪. في المقابل، بلغ الإنفاق السياحي ٢,٣ مليار

دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٥ مقابل ٢,٩ مليار دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤، أي بانخفاض نسبته ٢٠,٥٪. وعليه، بلغ صافي الإيرادات السياحية ١,٣١ مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٥ مقابل ٩٤,١ مليون دولار في الفترة المماثلة من العام السابق.

أقساط التأمين في العام ٢٠٢٥

أصدَرَت هيئة الرقابة على التأمين تقريرها الفصلي عن قطاع التأمين اللبناني تُظهِر من خلاله أن إجمالي أقساط التأمين المكتتَبة في القطاع بلغ ١١٧,٤٨ تريليون ليرة لبنانية (أي ما يعادل ١٣١٢,٦٦ مليار دولار أميركي) في العام ٢٠٢٥، مقارنةً بـ ١٠١,٥٥ ترليون ليرة لبنانية في العام ٢٠٢٤.

وفي التفاصيل، وصلت أقساط التأمين على الحياة إلى ٩,٩٠ تريليونات ليرة لبنانية (أي ما يعادل ١١٠,٥٨ مليارات دولار)، في حين ناهزت أقساط التأمين على غير الحياة الـ١٠٧,٥٩ تريليونات ليرة لبنانية (١٢٠٢,٠٨ مليار دولار). وحَصَدَ قطاع التأمين على الصحّة ٥٠,٣٩٪ من إجمالي أقساط التأمين في لبنان خلال العام ٢٠٢٥، تلاه التأمين على النقل (٢١,٣٤٪)، والتأمين على الممتلكات (١٩,٨٥٪)، والتأمين على الحياة (٨,٤٢٪).

لبنان أغلى وجهة لاستقبال ٢٠٠ دولار من الولايات المتحدة

أصدَرت مجموعة البنك الدولي إحصاءاتها الجديدة المتعلِّقة بكلفة تحويلات المغتربين في جميع أنحاء العالم، والتي تَحتَسِب تكلفة إنجاز التحويلات الماليّة من ٤٨ دولة إلى ١٠٥ وجهاتٍ مختلفة. وتَشمل الكلفة هذه رسوم المعاملة، وسعر الصرف المعتمَد، وسرعة الخدمة وغيرها.

وكَشَفَت الإحصاءات أن كلفة تحويل ٢٠٠ دولار من الولايات المتحدة الأميركية إلى لبنان كانت أغلى تكلفة (٢٢,٥٦ دولاراً) في العالم في الفصل الثالث من العام ٢٠٢٥، أي ما يشكّل ١١,٢٨٪ من قيمة المبالغ المرسَلة، في حين وصلت كلفة تحويل ٥٠٠ دولار من الولايات المتحدة إلى لبنان إلى ٢٦,٣٧ دولاراً (٥,٢٨٪ من قيمة المبالغ المرسَلة).

كلفة إرسال ٢٠٠ و٥٠٠ دولار إلى لبنان

في الفصل الثالث -2025 من :	200 دولار أميركي	500 دولار أميركي
الولايات المتحدة الأميركية	22,56	26,37
كندا	18,86	30,76
استراليا	21,33	30,40
السويد	10,62	20,82
فرنسا	10,16	19,44
بريطانيا	11,41	20,38
ألمانيا	10,98	22,15
المملكة العربية السعودية	11,13	19,34

المصدر: البنك الدولي

تدفّق رؤوس الأموال عبر الحدود والقيود على حركتها

شهدت العولمة عقداً صعباً، حيث تعرّضت حركة السلع لقيود جمركية وضوابط تصدير، كما تأثرت حركة الأفراد بصعود الخطاب المعادي للهجرة. أمّا رؤوس الأموال فتبقى موضوعاً جدلياً حتى بين الاقتصاديين، إذ يخشون أن يؤدي تحريرها الكامل إلى تضخيم المضاربات، وتشويه أسعار الصرف، وتعريض الدول لمخاطر الاختلال بين الأصول المحلية والالتزامات المقوّمة بالدولار. حتى في الولايات المتحدة، التي تستقطب أكبر حجم من رؤوس الأموال الأجنبية، ثمة دعوات لفرض ضرائب على مشتريات الأجانب من السندات للحفاظ على تنافسية الدولار.

لقياس مدى عولمة رأس المال، يمكن النظر إلى إجمالي الأصول الأجنبية عالمياً، التي بلغت 227 تريليون دولار في العام 2024، أي ما يعادل 204 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي مقابل 201 % في العام 2007. ما يشير إلى أن عولمة رأس المال لم تتراجع، لكنها لم تتوسع بشكل ملحوظ. ويعكس ذلك النتائج الفعلية وليس السياسات المعتمدة. قياس القيود على رأس المال معقّد، تماماً كقياس الحواجز التجارية، كونها تتخذ أشكالاً متعدّدة. لذلك طوّر اقتصاديون في صندوق النقد الدولي مؤشرَيْن استناداً إلى تقرير سنوي يصدره الصندوق حول ترتيبات الصرف والقيود. تقسم المعاملات إلى أقسام ويقيس المؤشر المعاملات التي تخضع لأي نوع من القيود، مثل قدرة الأجانب على شراء السندات، أو فتح المقيمين حسابات بعملات أجنبية، أو إلزام المصدّرين بتسليم عائداتهم للحكومة.

المؤشر الأول هو مؤشر تقييد الحساب المالي (FARI) إنه بسيط وموضوعي يمكن تحديثه بانتظام. يقيس نسبة المعاملات التي تخضع لأي نوع من القيود. ويظهر المؤشر أن القيود تراجعت بين 1999 وأوائل 2010، عندما هزّت أزمة الديون السيادية الأوروبية بعض الاقتصادات المنفتحة سابقاً، مثل قبرص التي وضعت قيوداً على السحوبات، وبعض الدول الناشئة التي اشتكت من تدفّقات الأموال الساخنة. مع رفع إجراءات الطوارئ، انخفضت القيود العالمية مجدداً بين عامَيْ 2016 و2019، حتى مع تصاعد النزعة القومية الشعبوية، لتشهد القيود مؤخراً عودة طفيفة، حيث وسّعت 41 دولة نطاق قيودها منذ العام 2019، منها روسيا بعد غزوها أوكرانيا، والأرجنتين لمواجهة أزمة عملة.

المؤشر الثاني هو FinOpen، الذي يقيّم شدة القيود على مقياس من خمس درجات. ووفقاً لهذا المؤشر، كانت بوتان الأكثر انغلاقاً في العام 2022، وراوحت الدول المنفتحة كلياً بين ملاذات مالية غنية مثل أندورا وبنما، ودول فقيرة جداً مثل ليبيريا.

أما أكبر اقتصادَيْن ناشئَيْن، الصين والهند، فهما أقل انفتاحاً من المتوسط وأقل من المتوقّع قياساً بمستوى دخلهما. لا توجد سوى أربع دول أغنى من الصين وأقل انفتاحاً منها: الأرجنتين، أروبا، البهاما، وروسيا. ومع ذلك، تُعدّ الهند والصين من بين أكثر الدول نشاطاً في تعديل القيود. وقد أجرت الصين أكثر من 150 تعديلاً منذ عام 1999، بينما أجرت الهند أكثر من 300 تعديل، لتحتلّ بذلك المرتبة الثانية بعد الأرجنتين. وقد ألغى معظم هذه التعديلات القيود. وهكذا، لا يزال اثنان من أكبر اقتصادات العالم في طور العولمة التدريجية. فهما أقل انفتاحاً من معظم الدول، لكنهما أكثر انفتاحاً ممّا كانا عليه في السابق.

قد ينتج عن ذلك مفارقة محتملة. إذ تبدو عولمة رأس المال وكأنها تتباطأ، ليس لأن الدول أصبحت أكثر انغلاقاً، بل لأن الدول الأقلّ انفتاحاً باتت تمثل حصة أكبر من الاقتصاد العالمي. لذلك، من حيث النتائج الفعلية قد يبدو أن العولمة المالية راكدة، لكن من حيث السياسات الحقيقية، لم تصبح رؤوس الأموال أقل عالمية.

المرجع: الطبعة الالكترونية لمجلة The Economist، 26 شباط 2026.

مفارقة العملات الرقمية المستقرّة

سعى الثوّار في عالم العملات المشفّرة إلى إنهاء سيطرة المصارف المركزية وكبار المقرضين التجاريين على الوساطة المالية. وكان الهدف الأبرز لأول أصل رقمي، وهو Bitcoin، ولتقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين) التي يقوم عليها، الاستغناء عن الوسطاء وربط الأطراف المتعاملة مباشرةً ببعضها البعض. ومن أهداف التكنولوجيا إضفاء الطابع الديمقراطي على التمويل من خلال السماح للجميع، كلّ من الفقراء والأغنياء، بالوصول السهل إلى مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والمالية. وكان من المفترض أن يستخدم مقدّمو الخدمات الجدد هذه التكنولوجيا لتوفير خدمات مالية تنافسية — بما في ذلك منتجات مخصّصة لإدارة المدّخرات والائتمان والمخاطر — دون الحاجة إلى إنشاء فروع تقليدية مكلفة.

وكان من المنتظر أن يؤدي كل ذلك إلى التخلّص من المؤسسات المالية القديمة، التي فقدت ثقة الناس بها خلال الأزمة المالية العالمية، وبناء نظام مالي جديد مكانها. كان يُفترض أن تزدهر المنافسة والابتكار في عالم التمويل اللامركزي الجديد، بما يصب في مصلحة المستهلكين والشركات على حد سواء. لكن سُرعان ما خمدت الثورة. فقد أثبتت الأصول المشفّرة اللامركزية مثل Bitcoin، والتي يتمّ إنشاؤها وإدارتها أساساً بواسطة خوارزميات حاسوبية، أنها غير قابلة للاستمرار كوسيط للتبادل. إذ إن تقلّب قيمتها وعدم قدرتها على معالجة حجم كبير من المعاملات بكلفة منخفضة جعلاها غير عملية للاستخدام اليومي، وأدّيا إلى فشلها في تحقيق الغرض الذي أُنشئت من أجله. وبدلًا من ذلك، أصبحت بيتكوين وغيرها من العملات الرقمية خلافاً للمرجو منها تماماً — أصولاً مالية للمضارِبة.

وقد تمّ استحداث العملات المستقرة (Stablecoins) لملء هذا الفراغ من خلال العمل كوسائط تبادل أكثر موثوقية. فهي تستخدم تقنية سلسلة الكتل نفسها التي تستخدمها عملة البيتكوين، لكنها تحافظ على قيمة مستقرة عبر دعمها بنسبة ١٠٠٪ باحتياطيات من عملات المصارف المركزية أو بالسندات الحكومية. تُسهم العملات المستقرّة في تسهيل التمويل اللامركزي، لكنها في الوقت نفسه نقيض اللامركزية. فهي لا تعتمد على ثقة لامركزية تتوسطها الشيفرة الحاسوبية، بل على الثقة في المؤسسات التي تُصدرها. كما أن الحوكمة ليست لامركزية بحيث يقرّر المستخدمون القواعد من خلال توافق عام. من جهة أخرى، تحدّد الشركة المُصدِرة للعملة المستقرة مَن يمكنه استخدامها وكيفية ذلك. وتُسجَّل معاملات العملات المستقرة في دفاتر رقمية تُدار على شبكة لامركزية من العُقد الحاسوبية، على غرار بيتكوين. غير أن الجهة المُصدِرة للعملة المستقرة، وليس خوارزمية حاسوبية، هي التي تتحقق من صحة هذه المعاملات.

لعل الأهداف الكبرى هي الأهم. لا تزال العملات المستقرة قادرة على أن تشكّل مساراً يتيح للناس من مختلف مستويات الدخل الوصول إلى المدفوعات الرقمية والتمويل اللامركزي، وأن تُضعف الامتيازات التي طالما تمتّعت بها المصارف التجارية التقليدية، وأن تُسهم في تسوية بعض جوانب المنافسة بين الدول الغنية والفقيرة. فحتى البلدان الصغيرة يمكن أن تستفيد من سهولة الوصول إلى التمويل العالمي من خلال الاندماج في أنظمة مدفوعات أكثر سلاسة. وقد خفّضت العملات المستقرة بالفعل التكاليف وأزالت الكثير من العوائق في مجال المدفوعات، ولا سيما تلك التي تعبر الحدود الوطنية. إذ بات بإمكان المهاجرين إرسال التحويلات إلى بلدانهم الأصلية بسهولة أكبر وبتكلفة أقل من السابق. كما يستطيع كلّ من المستوردين والمصدّرين إتمام معاملاتهم مع نظرائهم الأجانب بشكل شبه فوري بدلًا من الانتظار لأيام.

هل سيُعزّز التشريع الأميركي الأخير، الذي يتيح لعدد واسع من الشركات بإصدار عملاتها المستقرة الخاصة، المنافسة ويكبح الجهات المُصدِرة الأقل التزاماً؟ في عام ٢٠١٩، حاولت Meta إنشاء عملتها المستقرة الخاصة، (المسماة Libra وفيما بعد Diem). لكن المشروع توقّف في مواجهة معارضة شديدة من الجهات التنظيمية المالية، التي خشيت أن تُقوّض مثل هذه العملة أموال

المصارف المركزية. غير أن تحوّلاً في المناخ التنظيمي في واشنطن، مع إدارة جديدة أكثر دعماً للعملات المشفّرة، فتح الباب على مصراعيه أمام مُصدري العملات المستقرة من القطاع الخاص. فهذه العملات التي قد تُصدرها شركات أميركية كبرى مثل Amazon وMeta، والمدعومة بميزانياتها الضخمة، قد تكسح الجهات المُصدِرة الأخرى. ومن شأن إصدار العملات المستقرة أن يعزّز نفوذ هذه الشركات، مما قد يؤدي إلى مزيد من التركّز لا إلى زيادة المنافسة. كما أن المصارف التجارية الكبرى تتبنّى بعض جوانب التقنيات الجديدة لجعل عملياتها أكثر كفاءة، وأيضاً لتوسيع نطاق نفوذها. فعلى سبيل المثال، إنّ تحويل الودائع المصرفية إلى رموز رقمية يتيح تداولها على سلاسل الكتل. ومن المفترض أن تبدأ المصارف الكبرى يوماً ما في إصدار عملاتها المستقرة الخاصة. وكل ذلك قد يُقوّض مزايا المصارف الأصغر، ويُرسّخ هيمنة اللاعبين الكبار في السوق.

من المرجّح أيضاً أن تُعزّز العملات المستقرة البنية الحالية للنظام النقدي الدولي. فالعملات المستقرة المدعومة بالدولار هي الأكثر طلباً والأوسع استخداماً حول العالم، وقد ينتهي بها المطاف إلى تعزيز هيمنة الدولار على نظام المدفوعات العالمي بشكل غير مباشر، وإضعاف المنافسين المحتملين له. فعلى سبيل المثال، شهدت شركة Circle، المُصدِرة لثاني أكثر العملات المستقرة شعبية (USDC)، طلباً محدوداً على عملاتها المستقرة الأخرى المرتبطة بعملات رئيسية مثل اليورو والين. حتى البنوك المركزية الكبرى تشعر بالقلق. فالمخاوف من استخدام العملات المستقرة المدعومة بالدولار في المدفوعات العابرة للحدود تدفع البنك المركزي الأوروبي إلى إصدار نسخة رقمية من اليورو. ولا يزال نظام المدفوعات داخل منطقة اليورو نفسها مجزّأً؛ إذ يمكن تحويل الأموال من بنك يوناني إلى بنك ألماني، لكن لا يزال من الصعب إجراء عملية دفع في أحد بلدان منطقة اليورو باستخدام أموال من حساب مصرفي في بلد آخر داخل المنطقة. وتشكّل العملات المستقرة تهديداً وجودياً لعملات الاقتصادات الأصغر. فمن المرجّح أن يثق بعض الأفراد في مناطق من العالم النامي بعملات مستقرة تصدرها شركات معروفة مثل Amazon وMeta أكثر من ثقتهم بعملاتهم المحلية التي عانت من تضخم مرتفع وتقلبات في أسعار الصرف. وحتى في الاقتصادات التي تخضع لإدارة قوية وتحظى مصارفها المركزية بالثقة، قد يجد الناس صعوبة في مقاومة إغراء استخدام عملات مستقرة تتيح إجراء كلّ من المدفوعات المحلية والدولية بسهولة، والتي ترتبط قيمتها بالعملة العالمية المهيمنة.

لماذا اكتسبت العملات المستقرة هذا الزخم الكبير بهذه السرعة؟ أحد الأسباب هو أن التكاليف المرتفعة، وبطء المعالجة، وتعقيد الإجراءات، وغيرها من أوجه القصور، لا تزال تقف عائقاً أمام المدفوعات الدولية وحتى المحلية في العديد من البلدان. وتفكّر بعض الدول في إصدار عملاتها المستقرة الخاصة بها لمنع تهميش عملاتها المحلية لصالح العملات المستقرة المدعومة بالدولار. غير أن هذا النهج من غير المرجّح أن ينجح. فالأجدى بهذه الدول أن تُصلح الخلل في أنظمة المدفوعات المحليّة لديها، وأن تتعاون مع بلدان أخرى لإزالة العوائق امام المدفوعات الدولية. تبدو العملات المستقرة آمنة، لكنها تنطوي على مجموعة متنوعة من المخاطر. فمن بين هذه المخاطر احتمال أن تُسهّل الأنشطة المالية غير المشروعة، مما يجعل من الصعب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أنها قد تُهدد سلامة أنظمة المدفوعات من خلال إنشاء مجموعة متفرقة من الأنظمة التي تديرها شركات خاصة.

أمّا الحل فيبدو واضحاً: من شأن تنظيم فعّال ان يحدّ من المخاطر، ويترك مجالاً للابتكار المالي، ويضمن منافسة عادلة عبر كبح التركز المفرط للقوة الاقتصادية في أيدي عدد قليل من الشركات. وبما أن شبكة الإنترنت لا حدود لها، فإن تنظيم العملات المستقرة على المستوى الوطني لن يكون فعالاً بقدر نهج تتعاون من خلاله جميع الدول. لكن، للأسف، يُعدّ هذا السيناريو غير مرجّح في وقت يشهد فيه التعاون الدولي تراجعاً، حيث تسعى كل دولة بقوة إلى حماية مصالحها وتعزيزها. فحتى القوى الاقتصادية الكبرى مثل الولايات المتحدة ومنطقة اليورو تتبنى مسارات منفصلة في تنظيم العملات المشفّرة. وحتى مع اتباع نهج أكثر تنسيقاً، من غير المرجّح أن

تحظى الاقتصادات الأصغر بمقعد على الطاولة. فهذه الدول، التي تعاني من أنظمة مالية أضعف وقدرات تنظيمية محدودة وتعتمد بدرجة أكبر على تنظيم سليم، قد تُفرَض عليها قواعد لا تُولي اهتماماً يُذكر لمخاوفها، وتمليها عليها القوى الأكبر.

وتؤدي العملات المستقرة دوراً مفيداً من خلال تسليط الضوء على أوجه القصور التي تشوب الأنظمة المالية القائمة، وإبراز دور التقنيات المبتكرة في معالجة هذه المشكلات. ومع ذلك، قد تقود العملات المستقرة إلى عالم يزداد فيه تركّز السلطة. وقد يُفضي ذلك إلى نظام مالي جديد — لا يقوم على ازدهار الابتكار والمنافسة وتوزيعٍ عادل للقوة المالية كما أراد روّاد العملات المشفّرة في الأساس — بل على قدرٍ أكبر من عدم الاستقرار.

المصدر: Finance & Development, December ٢٠٢٥, "The Stablecoin Paradox"

جمعية مصارف لبنان
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب. رقم: 976 بيروت - لبنان
هاتف : 961/01 970500 +
الموقع الإلكتروني : www.abl.org.lb

Association of Banks in Lebanon

@ABLLebanon

Association of Banks-Lebanon

abl.org.lb